

انعكاسات انهيار السعر البترولي على سياسة تشغيل خريجي الجامعات بالجزائر منذ نهاية 2015

الأستاذة : عمرة مهديد

تخصص: رسم السياسة العامة

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 03

البريد الالكتروني: AMRAMAHDID@GMAIL.COM

مستخلص:

تميزت الفترة الأخيرة في الجزائر بانخفاض شديد لأسعار البترول، الذي يعتبر المصدر الأساسي لتمويل الخزينة الجزائرية، فانخفاض أسعار البترول أثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري بشكل مباشر وغير مباشر، ومنه انعكس الأمر على وضع السياسات العامة المختلفة، وانتهاج سياسات تقشفية في مختلف المجالات، هذه السياسات مست الفئات المختلفة في المجتمع وعلى رأسها فئة حاملي الشهادات الجامعية. من هذا المنطلق كان الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على الاجراءات التي وضعتها الحكومة رغبة منها في مواجهة الوضع المتردي، هذه الاجراءات التي انعكست على أهم فئة اجتماعية وهي فئة خريجي الجامعات، كما كانت اقتراحات حلول لمواجهة الوضع بالشكل الذي لا يضر أي طرف جزء من هدفنا الأساسي.

الكلمات المفتاحية: خريجو الجامعات، أسعار البترول.

Abstract:

Characterized the recent period in Algeria sharp decline of oil prices, which is the primary source of Treasury financing, Falling oil prices have greatly affected the Algerian economy and it reflected it on various public policy development, and the adoption of austerity policies in various fields, such policies touched the different groups in society, especially the holders of university degrees. From this point of view, the goal of this study is to determine the procedures established by the government's desire to

confront the deteriorating situation, which reflected on the category of university graduates, as were proposals for solutions to cope with the situation a way that does not harm any party is part of our primary goal.

مقدمة

حظيت قضية تشغيل خريجي الجامعات باهتمام العديد من الباحثين والخبراء، خاصة مع ارتباطها بالأوضاع الاقتصادية لأغلب الأنظمة، وتختلف الأنظمة السياسية باختلاف العامل الاقتصادي المحدد لإيراداتها فنجد دول بترولية ودول صناعية وأخرى تعتمد على محددات أخرى، وتعتبر الجزائر من بين الدول النفطية بل يشكل البترول المصدر الوحيد تقريبا لإيراداتها هذا بالإضافة إلى مصادر أخرى ثانوية. كما يعد المقياس الأساسي لرسم السياسات الاجتماعية وخاصة سياسة التشغيل، ونظرا لكون فئة حاملي الشهادات الجامعية أكثر الفئات المطالبة بالتشغيل فإنه لا بد أن تنعكس أسعار البترول بشكل مباشر أو غير مباشر على رسم السياسة الموجهة لهاته الفئة.

بناء على ما سبق، يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير انهيار السعر البترولي على سياسية تشغيل خريجي الجامعات بالجزائر منذ نهاية 2015؟

فحسب هذه الاشكالية قمنا بتقسيم الموضوع إلى ما يلي: /

1- ماهية السعر البترولي

1-1 تعريف السعر البترولي و انواعه

2-1 العوامل المحددة لأسعار البترول

2- مخرجات التعليم العالي في الجزائر

1-2 مفهوم التعليم العالي

2-2 تطور مخرجات التعليم العالي في الجزائر

3- تداعيات انهيار أسعار البترول على رسم سياسة تشغيل خريجي الجامعات في الجزائر منذ نهاية 2015.

3-1 سياسة التقشف وتأثيرها على سوق التشغيل

3-2 سياسة تجميد الوظائف بالإدارات العامة لسنة 2015

3-3تقييم استراتيجي لمستقبل خريجي الجامعات في ظل الأوضاع
الاقتصادية الراهنة في الجزائر
الخاتمة

1- ماهية السعر البترولي

1-1 تعريف السعر البترولي وأنواعه

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود ،والسعر قد يعادل قيمة الشيء وقد لا يعادلها.

من خلال هذا التعريف للسعر فإن:

السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود .

للسعر البترولي عدة أنواع:

السعر المعلن: وهو السعر المعلن من قبل الشركات البترولية، ظهر هذا السعر لأول مرة سنة 1880م.

السعر المتحقق: هو السعر المعلن محذوف منه التسهيلات والحسومات.

سعر الإشارة: هو سعر البترول الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق.

السعر الفوري: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوراً في السوق البترولية الحرة¹.

2-1 العوامل المحددة لأسعار البترول

هناك عدة عوامل محددة للسعر البترولي باعتباره سلعة كباقي السلع

ولذلك سنوجز أهم هذه المحددات فيما يلي:

• العرض والطلب:

يتحدد العرض بالإمكانات الانتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين

وبمدى حاجة الدول المنتجة للنفط لمواجهة استهلاكها المحلي أو تصديره وتحقيق مورد نقدي.

¹السعيد رويج، "التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري 1970 – 2009"، (مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية)، 2012/2013، ص 3.

• التنظيمات الدولية:

على رأسها منظمة ال o.p.e.c والتي تعتبر المحدد الاساسي لأسعار البترول، وكذا الوكالة الدولية للطاقة i.e.a التي تقوم بصياغة اجراءات وبرامج العمل للدول المستهلكة للطاقة في هذا المجال.

• الأزمات النفطية:

تأثر سعر البترول في السوق العالمية بداية من السبعينيات ووقعت عدة أزمات نفطية أهمها سنوات: 1973، 1979، 1986، 1998، 2004، 2008.....²

• مستويات الإنتاج والمخزون:

يتأثر إنتاج النفط وأسعاره في الأسواق بمستويات الإنتاج أو مخزون النفط في الدول المنتجة الأخرى، مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، روسيا أو الدول التي انشقت عن الاتحاد السوفيتي.

• عوامل أخرى:

من الناحية النظرية سوف يتلاشى الإنتاج على مر السنين بشكل طبيعي مما يؤدي لارتفاع الأسعار.³

2- مخرجات التعليم العالي في الجزائر

1-2 مفهوم التعليم العالي

هو مرحلة عليا من التعليم تدرس في الجامعات، أو في الجامعات الحرفية (كليات أهلية، كليات الفنون العقلية، وكليات تقنية... إلخ). يدرس الطالب في التعليم العالي مجالاً متخصصاً يؤهله للعمل في أحد ميادين العمل بعد أن ينال إحدى الشهادات في تخصص معين أثناء دراسته الجامعية.⁴

² مصطفى بودرامه، "التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر"، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي: 7/8 أبريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 04

³ فيليب سبيل - لوبيز، "الجغرافيات السياسية للبترول"، ترجمة: نجاة الصليبي، ط1، أبوظبي، 2013، ص 13.

⁴ صباح غربي، "دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي - دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الادارية في جامعة محمد خيضر بسكرة"، (اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر - بسكرة- كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية)، 2013/2014، ص 61.

حيث يمثل الطلبة القاعدة الأساسية في التعليم العالي هذا الذي يتم من خلاله اعدادهم وتطويرهم نوعيا وتحضيرهم للاندماج في عالم الشغل⁵.

2-2 تطور مخرجات التعليم العالي في الجزائر المرحلة الأولى (1962- 1969):

تميزت هذه المرحلة بإنشاء جامعات المندحيث افتتحت جامعة وهران سنة 1966 تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967 ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالعاصمة. وقد بلغ عدد الطلبة حوالي 1317 طالب مسجلين في التدرج، كما كانت هذه المرحلة تهدف إلى تعريب التعليم العالي وتوسيعه. عرفت هذه المرحلة في الجزائر نموا وتطورا ملحوظا في مخرجات التعليم المعرب عما كان عليه سابقا.
المرحلة الثانية (1970- 1997):

تميزت هذه المرحلة باستحداث وزارة مخصصة للتعليم العالي عام 1971 وتم تقسيم الكليات إلى أقسام متخصصة إضافة إلى فتح العديد من المراكز الجامعية بالولايات وهذا من أجل تحقيق التوازن في مخرجات الجامعة حيث قدرت نسبة الطلبة المسجلين في الشعب العلمية بـ 34,4 بالمئة، وتوزيع الطلبة على التخصصات التي تحتاجها السوق الوطنية للشغل.

المرحلة الثالثة (1998 – 2003):

تم خلالها وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي في سبتمبر 1998 كما تم انشاء 6 فروع جديدة للحاصلين على شهادة البكالوريا الجدد و إنشاء ستة مراكز جامعية في كل من ورقلة، الاغواط، أم البواقي، سكيكدة، جيجل و سعيدة⁶.
وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين في التدرج حوالي: 552804 خلال سنة 2001 .
حيث سمحت هذه المستجدات بتكثيف نماء التعليم العالي بتمكين اكبر عدد ممكن

⁵ نوال نمور، " كفاءة أعضاء هيئة التدريس واثرها على جودة التعليم العالي " (شهادة ماجستير، جامعة منتوري- قسنطينة- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2011، 2012) ، ص18.

⁶ - عمر بلخير، " واقع اصلاح التعليم العالي في الجزائر"، دراسة تحليلية، جامعة مولود معمري، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، ص ص 2-4.

من الطلبة لبلوغ المستويات العليا و تقريب الجامعة من الطالب، الامر الذي سمح
بازدياد مخرجات التعليم العالي
المرحلة الرابعة (2004 - إلى غاية اليوم):

إن الثورة التعليمية الجديدة فرضت على الدول إعادة النظر في نظمها
التعليمية ومن بين الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في هذا المجال:
أ) إنشاء الهياكل القاعدية وتجهيزها بما يتلاءم و الحاجيات التعليمية الجديدة.
ب) تكوين الأساتذة والمؤطرين.
ت) الاستعانة بالخبرات الأجنبية.
ث) إصلاح التعليم العالي بانتهاج نظام أ.ل. م. د.

فنظام ال: ل.م.د مثلا سمح بتدفق كبير لمخرجات التعليم العالي كونه قلص
من سنوات الدراسة⁷.

3- تداعيات انهيار أسعار البترول على رسم سياسة تشغيل خريجي الجامعات في
الجزائر منذ نهاية 2015.

3-1 سياسة التقشف وتأثيرها على سوق التشغيل
تعريف سياسة التقشف:

هي السياسة التي تستهدف تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو رفع
الضرائب بهدف خفض عجز الميزانيات العامة للحكومات وتجنب تصاعد الديون
الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
وغالبا ما تلجأ الحكومات إلى السياسات التقشفية أثناء الكساد أو التراجع
الحاد لمستويات النشاط الاقتصادي، أملا في أن تؤدي تلك السياسات إلى تحسين
الأوضاع الاقتصادية.

تأثير سياسة التقشف على سوق التشغيل:

من وجهة نظر أنصار سياسات التقشف الاقتصادي، تؤدي هذه السياسة
إلى توسع مستوى النشاط وارتفاع معدلات النمو⁸.

⁷- أيمن يوسف، "تطور التعليم العالي-الإصلاح والآفاق-"، (شهادة ماجستير، جامعة بن يوسف بن
خدة - الجزائر - كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، قسم علم الاجتماع، 2007، 2008)، ص 57.

⁸أبراهيم الغيطاني، "سياسات التقشف في مصر .. مبررات التطبيق وضوابط النجاح"، دراسة تحليلية ،
مركز المصري للدراسات والمعلومات ، ديسمبر 2012، ص3.

في الوقت الذي يرى فيه مناهضو سياسات التقشف أنها على العكس من ذلك دائما ما يصاحبها ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

نحن إذن أمام مدرستين مختلفتين في الرؤى في هذا المجال. فوجهة النظر غير المؤيدة لسياسات التقشف الاقتصادي تستند إلى أفكار كينز حول حتمية اتباع سياسات مالية توسعية أثناء فترات الكساد .

على الجانب الآخر يرى أنصار سياسات التقشف المالي أن هذه السياسات تستهدف أساسا القضاء على عجز الميزانية أو تخفيضه، وهو ما يؤدي إلى آثار توسعية في الاقتصاد تساعد على استعادة النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو.⁹

وبالرجوع إلى حالة الجزائر تم رصد تأثير سياسة التقشف على سوق التشغيل من خلال النقاط التالية:

- تراجع اقبال المستثمرين الاجانب على السوق الجزائرية.
- ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية غير المدعمة وتناقص نسبة الاستيراد
- تضائل عمليات التوظيف في القطاعين.
- انخفاض القدرة على تمويل المشاريع الجديدة التي بإمكانها تشغيل عدد هائل من اليد المؤهلة خاصة ان الحكومة ملزمة بتمويل 51 بالمئة حسب قاعدة 49/51 .
- تسريح عدد كبير من العمال وهو ما يؤدي إلى البطالة .
- رفع نسبة الضرائب على المؤسسات الخاصة الذي سيقص من قدرتها على تشغيل الايدي العاملة¹⁰ .

2-3 سياسة تجميد الوظائف بالإدارات العامة لسنة 2015

يعتبر قرار تجميد الوظائف لسنة 2015 بالإدارات العمومية من أكبر الاجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية بعد انهيار أسعار البترول ويندرج هذا

⁹ إبراهيم الغيطاني، "سياسات التقشف في مصر .. مبررات التطبيق وضوابط النجاح"، مرجع سابق، ص4 .

¹⁰ عبد الحميد مرغيت، " تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري" ، دراسة تحليلية، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية، 2015/12/17، ص3.

القرار - حسب تصريحات الوزير الأول للحكومة الجزائرية- ضمنا لقرارات التي اتخذتها الحكومة في "حوكمة التسيير بصفة عامة وفي سيرورة الإدارات"¹¹ حيث تقرر تجميد عمليات التوظيف في جميع القطاعات التابعة لقطاع الوظيفة العمومية سنة 2015، موازاة مع تأجيل جميع المشاريع التنموية الكبرى التي لا تحمل طابعا استعجاليا على غرار مشاريع ترامواي والسكة الحديدية وغيرها.

هذه الإجراءات وباعتبار أن عدد كبير من خريجي الجامعات تؤهلهم شهاداتهم للعمل في قطاع الوظيفة العمومية أثرت بشكل كبير على تشغيل خريجي الجامعات، كما تم تجميد كل مسابقات التوظيف الخاصة بالوظائف العمومية المزمع اجرائها في هذه السنة والتي كانت موجهة لحاملي الشهادات الجامعية على غرار تخصصات العلوم القانونية والعلوم السياسية وعلوم الاعلام والاتصال..... الخ هاته الشهادات التي لا تؤهلهم للعمل في قطاع التعليم الأساسي والثانوي ولا غيره.

3-3 تقييم استراتيجي لمستقبل خريجي الجامعات في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر

التعليم العالي استثمار في رأس المال البشري وهو الاستثمار الحقيقي الذي يجعل الدولة تملك ميزة تنافسية، ومنه وجب على الدولة تركيز الاهتمام على مخرجاته. وكما ذكرنا سابقا بأن الجزائر تواجه أوضاعا اقتصادية سيئة ارتبطت اساسا بانخفاض أسعار البترول الممول الأساسي لخزينة الدولة فإن هذا يشير إلى مخاوف أكبر خلال السنوات القادمة خاصة أمام الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة.

فاذا استمرت الأوضاع الاقتصادية بهذا الشكل سيواجه خريجو الجامعات صعوبات عديدة ومشكلات كبيرة أهمها:

1- تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.

¹¹ سعيد باتول، "تجميد التوظيف بالإدارات وتأجيل المشاريع الثانوية"، جريدة الشروق، العدد 43514 ، 10 / 05 / 2016.

2- غلق مجال الإبداع والابتكار الفردي وإن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية و ليست سياسة مقننة كما يحتمل أن تعجز الحكومة القادمة على التكفل بها أو حتى تدعيمها¹².

3- التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي وذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم .

4- هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التطوير وتكوين وتنمية البلاد.

5- ستصبح البحوث المنجزة بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي لها وبالتالي تدني مستوى الباحث العلمي كطالب منتج¹³.

الخاتمة

انهار أسعار البترول في الجزائر بشكل خاص أثرت بنسبة كبيرة على حاملي الشهادات الجامعية من خلال تقليص المناصب المالية والحد من منح المشاريع الكبرى القادرة على امتصاص العديد من طلبات التشغيل مثل حاملي شهادة مهندس دولة في التسيير التقني والحضري، حاملي الشهادات التي لا تؤهلهم للعمل خارج قطاع الوظيفة العمومية، كما أثرت على تشكيل المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي.. هذا في مقابل تزايد عدد الوافدين على وكالات التشغيل من حملة الشهادات الجامعية الذي قدر ب120 ألف طلب سنويا ..

كما يمكن القول أن الجزائر واعية للمخاطر والانعكاسات السلبية لانهايار أسعار البترول على حاملي الشهادات الجامعية وبضرورة تطوير وتحسين التعليم العالي والاهتمام بمخرجاته باعتبارهم المورد المسير للموارد الأخرى، لكن التحدي يكمن في مواجهة تفاقم هذه الأزمة قبل تحولها الى واقع مرير.

من هذا الباب يمكن أن نقدم بعض الاقتراحات:

¹² أحمد زرزور، "تقييم مساهمة الجامعة الجزائرية في تحضير الطلبة الى عالم الشغل"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد 10، مارس 2013، ص13.

¹³ أمينة شايبي، "الاستراتيجيات المتبناة من طرف خريجي الجامعات العاطلين عن العمل للتعامل مع الضغط النفسي"، (مذكرة ماستر، المركز الجامعي العقيد آكلي محمد أولحاج- البويرة- معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس)، 2010/2011، ص 40.

- تدخل الدولة المباشر في تمويل الباحث ومراقبة أبحاثه وتوجيهه بما يخدم حاجياتها الاجتماعية أو على الأقل فسخ المجال للديمقراطية في تسيير مؤسساته من جامعات ومراكز بحث.
- رفع الاجراءات البيروقراطية على البحث العلمي والابداع.
- تنوع الاقتصاد وتقديم التسهيلات بأقصى ما يمكن للاستثمار المحلي والاجنبي من أجل كسر بديهية الاعتماد على مصدر وحيد لتمويل الاقتصاد.
- وضع برنامج مختلف عن برامج الإدماج المهني وبرامج عقود ما قبل التشغيل بحيث يكون برنامج غير مكلف ويحقق التشغيل الفعلي.

قائمة المراجع

1. فيليب سبيل- لوبيز، "الجغرافيات السياسية للبتروول"، ترجمة: نجاة الصليبي، ط1، ابوظبي، 2013.
2. أيمن يوسف، "تطور التعليم العالي-الاصلاح والآفاق-"، (شهادة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر - كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، قسم علم الاجتماع، 2007، 2008).
3. أمينة شايبي، " الاستراتيجيات المتبناة من طرف خريجي الجامعات العاطلين عن العمل للتعامل مع الضغط النفسي"، (مذكرة ماستر، المركز الجامعي العقيد آكلي محند أولحاج- البويرة- معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس)، 2010/2011.
4. نوال نمور، " كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي" (شهادة ماجستير، جامعة منتوري- قسنطينة- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2011، 2012).
5. السعيد رويج، "التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري 1970 – 2009"، (مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية) ، 2012/2013.
6. صباح غربي، "دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي- دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الادارية في جامعة محمد خيضر ببسكرة"، (شهادة

- دكتوراه، جامعة محمد خيضر - بسكرة- كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،
قسم العلوم الاجتماعية) ، 2014/2013.
7. مصطفى بودرامه، "التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر"، المؤتمر
العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،
يومي: 7/8 أبريل 2008 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة
سطيف .
8. أحمد زرزور، "تقييم مساهمة الجامعة الجزائرية في تحضير الطلبة الى عالم
الشغل"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، عدد10، مارس 2013.
9. سعيد باتول، "تجميد التوظيف بالإدارات وتأجيل المشاريع الثانوية" جريدة
الشروق، العدد 43514، 10/05/2016
10. عبد الحميد مرغيت، "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد
الجزائري"، دراسة تحليلية، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية،
2015/12/17.
11. ابراهيم الغيطاني، "سياسات التقشف في مصر..مبررات التطبيق وضوابط
النجاح"، دراسة تحليلية، مركز المصري للدراسات والمعلومات، ديسمبر 2012.
12. عمر بلخير، "واقع اصلاح التعليم العالي في الجزائر"، دراسة تحليلية، جامعة
مولود معمري، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.